# ملاحظات حول الوقاية من ظاهرة الفساد

**أ. الليل أحمد**
**أستاذ مساعد مكلف بالدروس**
**قسم الحقوق**

مقدمة:

يعتبر الفساد بمختلف أشكاله ظاهرة تمس النظم الحديثة في استقرار منظومتها القانونية والاقتصادية بسبب ما ينجر عن الظاهرة من نتائج تعيق تنمية الدول والمجتمعات، لذلك كان لزاماً على الحكومات والمنظمات الدولية التصدي لها من خلال مجموعة آليات ووسائل من شأنها الحد من الظاهرة والحفاظ على سلامة المنظومة القانونية والاقتصادية لهذه الدول.

من هنا سأحاول الوقوف عن بعض الآليات والسبل الكفيلة بالوقاية والحد من هذه الظاهرة وذلك انطلاقاً من دراسات المهتمين بهذا الموضوع.

تنطلق مجهودات الدول في مكافحة الفساد من مجموعة من الإجراءات سعياً للحد من الظاهرة وفي هذا الصدد سنحاول الإشارة إلى بعض هذه الإجراءات والآليات، وذلك على نطاقين النطاق الأول يتعلق بملاحظات يمكن الأخذ بها في المرحل الأولى لظهور أساليب الفساد وقبل تفشي الظاهرة، وملاحظات أخرى يمكن الأخذ بها في مرحل متقدمة من استفحال ظاهرة الفساد أو بعد تفشي الظاهرة.

## أولاً: ملاحظات قبل تفشي ظاهرة الفساد (مرحلة الوقاية).

باعتبار أن الفساد قد يقوض المؤسسات وليقضي على حكم القانون وقد يشل التنمية الاقتصادية والسياسية، فقد كان من الجهود الأولى الواجب القيام بها في مواجهته هي:

**رفع درجة الوعي بوجود الفساد والأضرار الناجمة عنه[1].**

تظهر أهمية نشر الوعي بوجود ظاهرة الفساد من خلال عدم معرفة الأشخاص وإدراكهم للأبعاد السلوكات الفاسدة أو عدم معرفتهم بوجودها أساساً.

لأن عدم إدراك المجتمع لوجود الظاهرة من أكبر العوائق لمحاربتها وكذلك الأمر بالنسبة لإدراك خطورتها أو ما ينجم عنها من أضرار.

وبشكل متلازم لرفع درجة الوعي ينبغي أن تولى الاهتمام بمختلف جوانب الخدمة العمومية في المجتمع من خلال:

[1] روبرت كليت جارد، استأصل شأفت الفساد، مجلة تمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد 2، المجلد 37، جوان 2000، ص02.

– توفير الحوافز للقائمين على هذه الخدمة وتأكيد التنافس في مناهضة ظاهرة الفساد مع تحديد المسائل التي تتمحور حولها القابلية للفساد سواء تعلق ذلك بالعمل الحكومي أو النشاط التنافسي للأفراد بمعنى نشاط السوق[1].

وفي نفس الإطار هناك مجموعة من التدابير التي يمكن الأخذ بها في هذا المجال لوضع حد لسلوكات الفاسدة[2]:

– في مجال الخدمة العمومية ينبغي التركيز على اختيار الموظفين انطلاقاً من كفاءتهم وأمانتهم.

– وضع نظام تحفيزي لمكافئة الأنشطة المحققة لنتائج جيدة وفي نفس الوقت تسليط عقوبات على الأنشطة التي لا تحقق نتائج ممتازة وكذلك الأشخاص الذين يقدمون رشاوى أو يتلقونها.

– جمع المعلومات والمعطيات حول السلوك الفاسد في مختلف مراحله وتحديد التصرفات بدقة وحتى نمط حياة الأشخاص المتورطين في أنشطة فاسدة.

– العمل من أجل تشجيع المنافسة في مختلف التعاملات الاقتصادية.

– التقليص من السلطة التقديرية للإدارة في تعاملاتها التعاقدية ثم القيام بالتحديد الدقيق والواضح للتصرفات التعاقدية للإدارة، وباقي التصرفات الأخرى.

---

[1] روبرت كليت جارد، المرجع السابق، ص03.

[2] روبرت كليت جارد، المرجع السابق، ص04-05.

– النشر الإعلامي للتأكيد على سلبيات السلوك الفاسد من خلال حملات دعاية وتشجيع المتعاملين على اكتساب مكانة أفضل من خلال التصرف وفقاً للقانون.

إن معالجة الفساد تبدأ من الأحياء الأخلاقي وتغيير الأفكار ورفع الوعي، فالمسألة عملية لكوننا لا نهتم كثيراً بأمر إحياء الأخلاق لأنه مستواً من المستويات التي يجب العمل عليها لمحاربة الظاهرة.

ويلاحظ بأن صورة الفساد لا تتوقف على شكل واحد بل يمكن أن تتخذ في حقيقة الأمر أكثر من شكل، ومن ذلك **الفساد الإداري أو البيروقراطي الصغير** يرتبط هذا بتصرفات منعزلة لموظفين يقومون بتصرفات منفردة وبالتالي يسيئون استخدام مناصبهم لأغراض شخصية أو **الفساد الكبير** الذي يرتبط بسوء استخدام مبالغ ضخمة من موارد العامة من طرف موظفين التابعين لدرجات سياسية أو إدارية عليا أو مرتبطين بموظفين سياسيين أو إداريين على مستوى درجة عليا.

وكذلك الاستيلاء على الدولة أو المتاجرة بالنفوذ ونكون هنا أمام حالة تواطأ المتعاملين من القطاع الخاص مع موظفين العموميين أو السياسيين بغرض قضاء مصالحهم الخاصة المتبادلة، وقد نكون أمام حالة ابتزاز الموظفين العموميين للقطاع الخاص أو استغلاله لطرق عدة تحقيقاً لأغراض شخصية[1].

[1] أنور شاه ومارك شاكتر، محاربة الفساد: أنظر أمامك قبل أن تتب، التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد 4، المجلد 41، ديسمبر 2004، ص41.

## ثانياً: ملاحظات بعد تفشي ظاهرة الفساد (المحاربة والتصدي).

إن مجابهة الفساد في حالة التفشي ينبغي أن تمر إلى مرحلة تتعدى نشر الوعي وتوفير الحوافز وهنا ينبغي التصدي المباشر للظاهرة من خلال إضعاف عناصر الفساد ومؤسساته عن طريق.

– نشر المعلومات التي ترغب مجموعة الفساد أن تظل في طي الكتمان، وهذا ما يخلق توتراً لهذه المجموعة وإن كان لا يؤدي مباشرة إلى تغيير سلوكها أو تأثير على تصرفاتها.

– إشراك وسائل الإعلام في نشر المعلومات المتعلقة بممارسات الفساد بمختلف سلوكياته وإجراء مقارنة بين هذه السلوكات والسلوك السوي والذي يلتزم فيه ضوابط الأمانة واحترام القانون.

إنما يتطلب القيام به في مرحلة تفشي ظاهرة الفساد هو العمل من أجل إيجاد ووضع جهاز فعال لمكافحة الفساد وهو ما تعمل به العديد من الدول غير أن هذا يطرح التساؤل حول مدى فعالية أجهزة مكافحة الفساد ذاتها.

لقد أظهر مؤشر مفهوم الفساد لدى هيئة الشفافية الدولية* ومؤشر دافعي الرشوة، اتساع نطاق الرشوة في كثير من البلدان النامية والتي تمر بمرحلة انتقال، ويعود ذلك إلى ضعف رواتب القطاع العام وحصانة فئة من كبار الموظفين من الملاحقة.

* هيئة الشفافية الدولية هي هيئة أنشأت سنة 1993 وهي منظمة غير حكومية لا تعمل من أجل الربح، وإنما تكرس جهودها للحد من الفساد، ومقرها في برلين. وتوزع النشرات الوطنية لهذه المنظمة، في أكثر من 70 دولة. وتعمل المنظمة من أجل تقوية قيادة المجتمع المدني بهدف الحد من الفساد.

إضافة إلى اتجاه الشركات غير الوطنية إلى دفع الرشاوى في عقودها مع الهيئات الحكومية، لذلك ولتكون مبادرات محاربة الفساد فعالة، يجب أن يتم الاعتراف بالحقائق السائدة في هذا المجال ومواجهتها من خلال إنشاء وكالات لمكافحة الفساد[1]، وهو أمر غير مستعص شرط أن تكون فعالة في أداء دورها حيث تكرس جهدها لمحاربة الفساد على أن تحظى باحترام الأفراد من خلال المصداقية والشفافية في العمل، مع خضوع أعمالها للمراجعة من طرف الهيئات الإعلامية والمجتمع المدني، وفي المقابل تتمتع هذه الوكالة باستقلال في العمل.

ولتسهيل عمل هذه الوكالات فإن عليها أن تركز جهودها على العقود العامة المرتبطة بصرف المال العام (المشتريات العامة أو الصفقات العمومية) لأنه وحسب تحقيق هيئة الشفافية الدولية في العديد من الدول تبين بأن الأشغال العامة والصفقات العمومية ينظر لها على نطاق واسع بأنها القطاعات الأكثر تعرضاً للفساد، لذلك فإن هناك مجموعة من التوجيهات والمبادئ التي ينبغي الأخذ بها في هذا المجال لأن الوقاية من الفساد أفضل من الملاحقة عن التصرفات المرتبطة به.

ولتكون أجهزة مكافحة الفساد ذات فاعلية فإنه يجب الأخذ بمجموعة من الضوابط المساعدة في تحقيق ذلك، حيث يجب[2]:

– أن تحظى وكالات أو هيئات مكافحة الفساد بدعم سياسي ليس فقط من طرف رئيس الدولة بل من كل القيادة السياسية وعلى نطاق واسع.

---

[1] جيريمي بوب وفرانك فوجل، لكي تصبح أجهزة مكافحة الفساد أكثر فعالية، التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد 02، المجلد37، جوان 2000، ص06.

[2] جيريمي بوب وفرانك فوجل، المرجع السابق، ص08.

– ضمان الاستقلال السياسي والتنفيذي لهذه الوكالات لقيامها بدورها في التحري عن أعلى المستويات الحكومية.

– تسهيل حصول هذه الأجهزة على الوثائق اللازمة وإعطائها سلطات كافية لمسائلة الشهود.

– يجب أن تتولى إدارة هذه الهيئات قيادة تتمتع بنزاهة عالية، وفي هذا الإطار يمكن الأخذ بمجموعة من هذه الضوابط الكفيلة بالوصول إلى اختيار هذه القيادة.

إن الوصول إلى تحقيق المصدقية والفعالية في العمل الذي ينبغي أن يتحقق من عمل هيئات مكافحة الفساد، يتوقف على السلوك المثالي لوكالات مكافحة الفساد ذاتها وبذلك فإن عليها أن تقوم بعملها وفقاً للقانون وتكون مسؤولة أمام القضاء عن مختلف الإجراءات التي تقوم بها.

يجب أن تكون هيئات مكافحة الفساد مستقلة عن الأحزاب السياسية وعن زعماء الحكومة لتتمكن من أداء عملها بكل نزاهة وأمانة، لأن إخضاع هذه الوكالات للإدارة أو الوصاية الإدارية يعني فشلها بالضرورة.

**خلاصة:**

إن الوصول إلى إنشاء وكالة أو جهاز وطني فعال لمكافحة الفساد يتمتع بثقة الأفراد واحترام الدوائر الحكومية ودوائر الأعمال يظل مرتبطاً بما يراه المواطنون والمجتمع المدني من نزاهة في إبرام عقود الأشغال العامة وتنفيذها في الوقت المحدد وطبقاً لدفتر الشروط الخاص بذلك وبكل شفافية، وهذا ما يقنع أكبر المشككين في عمل أجهزة مكافحة الفساد بأن الأعمال الحكومية

المرتبطة بعقود أشغال العامة تتم بكل شفافية ونزاهة ومن ثم دعم الوجود القانوني والفعلي لمثل هذه الهيئات القائمة على الفساد.

وتظل مسألة نشر البحوث والخبرات وأفضل الممارسات المتبعة في مكافحة الفساد، بين مختلف المنظمات المتدخلة في هذا المجال والهيئات الحكومية والمجتمع المدني ودوائر الأعمال أفضل السبل لتصدي للظاهرة على نطاق واسع إضافة إلى ما يمكن أن يدعم هذا الإجراء من خلال إنشاء وكالات فعالة لمحاربة الفساد.

**قائمة المراجع:**

**المقالات:**


01- استأصل شأفت الفساد، روبرت كليت جارد، مجلة تمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد 2، المجلد 37، جوان 2000.

02- محاربة الفساد: أنظر أمامك قبل أن تتب، أنور شاه ومارك شاكتر، التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد 4، المجلد 41، ديسمبر 2004.

03- لكي تصبح أجهزة مكافحة الفساد أكثر فعالية، جيريمي بوب وفرانك فوجل، التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد 02، المجلد37، جوان 2000.